

قطر توظف تعقيبات السلام للعودة إلى دارفور

البرهان يفتح المجال للدوحة من بوابة الاستثمارات



تقارب يتوجس منه السودانيون

من الجمعيات الخيرية التي عملت في السابق بدارفور ليس لها علاقة بالجوانب التنموية والاستثمارية وهي تحمل صبغة أيديولوجية عملت على دعم نظام البشير والتنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها "قطر الخيرية" ولن يكون مسموحاً بعودتها على المستويين السياسي والشعبي.

وذكر في تصريح لـ "العرب" أن السلطة الانتقالية عملت على تغيير الكثير من قوانين الاستثمار حتى تستطيع جذب رؤوس الأموال الأجنبية وإتاحة الفرصة للمستثمرين العرب للاستفادة من البيئة الزراعية الخصبة في السودان، وهو ما يشكل ضماناً لعدم توجيه أموال المشروعات لدعم تنظيم سياسي أو عسكري أو جمعية خيرية بعينها.

عبدالواحد محمد نور التي لا ترتاح لتزايد النفوذ القطري.

وذهب المتابعون للتأكيد على أن الأزمة في دارفور قبلية وبحاجة إلى تدخلات أمنية وليست استثمارية لضبط الأوضاع المنفلتة هناك، لذلك فالتعويل على الجوانب التنموية دون ضبط الأمن لن تكون له أصداء حقيقية على أرض الواقع.

وتُقدّر الاستثمارات القطرية في السودان بنحو 3.8 مليار دولار، بحسب وزارة الاستثمار السودانية، وتحتل المرتبة الخامسة بين الدول المستثمرة في البلاد، وظلت أنشطتها موجودة ولم تتوقف حتى بعد التحول السياسي وترتبط بالإنتاج الزراعي.

وأوضح عضو هيئة محامسي دارفور نصر الدين يوسف أن الكثير

كما أن معلومات عديدة أثبتتها لجنة إزالة التمكين ذهبت باتجاه تورط الدوحة في تمويل عدد من الجمعيات الخيرية وتوظيفها أيديولوجياً لخدمة تنظيم الإخوان.

ويشير متابعون للأوضاع في دارفور إلى أن الدوحة لم تعد تمتلك مقاتيح الحل والسلام في الإقليم، بعد أن أغلقت لجنة إزالة التمكين الكثير من الجمعيات التي كانت تمويلها قطر، وضيق الخناق على وصولها إلى جمعيات أخرى صغيرة مازالت عاملة.

وخف حضور الحركات المسلحة التي كانت تدعمها في السابق، بما فيها حركة العدل والمساواة، وللمرة الآن بيد حركات لم توقع بعد على السلام، على رأسها حركة جيش تحرير السودان جناح

في المباحثات التي أجراها البرهان في الدوحة وبدا كأنه أحد ضامني تدفق الدعم القطري.

وثمنت حركة العدل والمساواة الجهود القطرية في دارفور، ورات أنها نجحت في معالجة أثار الحرب عبر التنمية المستدامة وتأهيل مناطق النزاع، وهو ما عبّرت عنه عقب الوصول لاتفاق جوبا.

وما تحدثت عنه الحركة ليس له وجود على أرض الواقع وسط أوضاع متردية يعاني منها الإقليم، كما أن أبناء الإقليم يدركون أن قطر ركزت على الدعاية والكسب السياسي دون أن تساهم في وقف الحرب وإعادة النازحين إلى قراهم.

وأوضح المحلل السياسي الشفيق ادبي لـ "العرب" أن التقارب مع قطر يقوده المكون العسكري ولا تتحمس له الكثير من القوى المدنية المشاركة في السلطة، والدعوات التي وجهتها الدوحة كانت لقيادات عسكرية في الجيش، وقوات الدعم السريع.

وقام نائب رئيس مجلس السيادة السوداني، قائد قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو بزيارة مماثلة إلى الدوحة في يناير، أكد خلالها أن قطر تجهز لافتتاح 10 قرى لعودة النازحين في دارفور، وستطرح عطاءات لإنشاء 50 قرية.

وهو دارفور، لكن أدبي أشار إلى أن قطر تسعى لتضمين وثيقة سلام الدوحة لعام 2011 ضمن محادثات اتفاق السلام في جوبا الموقع بين السلطة الانتقالية والحركات المسلحة في أكتوبر الماضي، وترى أن المشروعات والمشاركة في عملية التنمية مدخلاً مناسباً يدفعها لتعزيز هذا الطلب الذي يواجه رفضاً من قبل قوى سودانية عديدة.

وأثبتت بعض المعطيات التي تكشفّت بعد الثورة السودانية أن قطر وظفت حضورها من أجل دعم ميليشيات مسلحة عبر الحدود المتاخمة لدارفور،

تسعى السلطة الانتقالية في السودان، ولاسيما المكون العسكري، لاستثمار الأجواء الإقليمية خصوصاً بعد المصالحة الخليجية لإعادة فتح المجال أمام قطر، وهو ما ترجم في زيارة رئيس مجلس السيادة عبدالفتاح البرهان إلى الدوحة ووعوده بتدليل الصعوبات أمام الاستثمارات القطرية.

كبيرة في إثيوبيا تمكنها من الضغط على أدبيس أبابا لتلين موقفها.

وألمحت مصادر مصرية لـ "العرب" إلى أن زيارة البرهان تمت بالتنسيق مع القاهرة، لمنع الوقوع في المزيد من التدهور، ضمن سياسة يتبناها السودان بالتنسيق مع مصر لتفكيك مصادر القوة الإقليمية لدى إثيوبيا، وهو ما يعني أن قطر يمكن أن تلعب دوراً في أزمة سد النهضة، وتستعيد لياقتها السياسية في السودان من الباب الاقتصادي.

ودعا البرهان، خلال زيارته الأولى للدوحة، رجال الأعمال القطريين إلى الاستثمار في بلاده، منوها بوجود العديد من الفرص الاستثمارية، وعبر عن رغبة بلاده في توسيع استثماراتها في السودان.

وحافظت قطر على نفوذ كبير في دارفور طوال عهد البشير، ولعبت دوراً في رعاية محادثات بين الخرطوم وحركات مسلحة، واتهمت في الوقت نفسه بأنها كانت تعبث في الإقليم الذي يتكون من موزاييك قبلي متناحر، ما جعل السلطة الانتقالية تقوض دورها، خوفاً من الإتهام بالانحياز للنظام السابق الذي كانت الدوحة من أهم داعميه.

ويرى مراقبون أن قطر لا تتشغل كثيراً بشكل وجودها في دارفور حالياً، سواء كان عبر المشروعات الاستثمارية أو الجمعيات الخيرية فإلمهم أن تحافظ على مصالحها في السودان، حيث حاولت الدخول على خط السلام لتحسين نفوذها واختفت.

وشارك وزير المالية السوداني جبريل إبراهيم، رئيس حركة العدل والمساواة، وهي إحدى الحركات المحسوبة على تنظيم الإخوان ولديها صلات قوية بقطر،

الخرطوم - فتحت السلطة الانتقالية السودانية الباب مجدداً أمام عودة النفوذ القطري إلى دارفور، لكن هذه المرة من بوابة المشروعات الاستثمارية، وليس عبر الجمعيات والمنظمات الخيرية التي لعبت دوراً مشبوهاً في دعم تنظيم الإخوان ما تسبب في استمرار الصراع بين نظام الرئيس عمر البشير والحركات المسلحة.

وأجرى رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان مباحثات مع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بالدوحة الخميس بحث خلالها العلاقات الثنائية وسبل تطويرها.



الشفيق أدبي

التقارب مع قطر يقوده المكون العسكري ولا يتحمس له المدنيون

نصر الدين يوسف

الكثير من الجمعيات الخيرية دعمت البشير والتنظيمات الإرهابية

العقوبات الأوروبية الرد على معرقلي التسوية في لبنان

بيروت - تتجه فرنسا وباقي دول الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات على معرقلي التسوية في لبنان بعد أن استنفدت باريس جميع الحلول الدبلوماسية لدفع القوى السياسية اللبنانية إلى تشكيل حكومة جديدة تتولى مهمة إنقاذ البلد من الانهيار.

وأكدت مصادر فرنسية أن فرض عقوبات على الأطراف المعرقلية للحل في لبنان أمر جدي وأن الاتحاد الأوروبي بصدد دراسة الأسماء وبشكل هذه العقوبات التي قد تشمل حظر السفر إلى أوروبا، وتجميد أصول.

ويتزامن التلويح الفرنسي مع حراك دبلوماسي عربي لافت ترجم في جولة قام بها الخميس الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السفير حسام زكي على القوى السياسية اللبنانية سبقتها بيوم جولة مماثلة لوزير الخارجية المصري سامح شكري.

ولم تكن جولة زكي، التي شملت رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الوزراء المكلف سعد الحريري ورئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب،

الأزمة في لبنان والأيام المقبلة ستكون مصيرية.

واعتبر لودريان أن الأزمة في لبنان ليست ناتجة عن كارثة طبيعية بل عن مسؤولين سياسيين معروفين، لافتاً إلى أن القوى السياسية اللبنانية تتعنت عن عمد ولا تسعى للخروج من الأزمة، وبعضها يضع شروطاً تعجيزية.

وسبق وأن حثت باريس دول الاتحاد الأوروبي على التحرك بغية ممارسة المزيد من الضغوط على الطبقة السياسية في لبنان، وقال الرئيس إيمانويل ماكرون في تصريحات الشهر الماضي إن بلاده ستبتئي مقاربة جديدة في التعامل مع هذه الطبقة.

وتقول أوساط سياسية لبنانية إن فرنسا تشعر بالإحباط جراء تعاطي أقطاب العهد وعلى رأسهم رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل مع أزمة التشكيل الحكومي، حيث يصر الأخير على موقفه لجهة حصول حزبه على الثلث المعطل، مع تسمية وزراء الطائفة المسيحية، مستنداً في ذلك على دعم حليفه حزب الله وتوظيفه لسلطة رئيس الجمهورية ميشال عون الذي لا يبدو

أنه في وارد الإصغاء إلا لصوت باسيل. وشكلت إطلاقة عون مساء الأربعاء في كلمة متلفزة خيبة للكثير من اللبنانيين، الذين كانوا ياملون في أن يطرح رؤية أو تنازلاً لإنهاء حالة الاستعصاء الحكومي، لكنه تجاهل هذا المازق مركزاً على معضلة التدقيق الجنائي على أهميتها.

واعتبر عون أن التدقيق المالي الجنائي هو "معرفة أصعب من تحرير الأرض... لأنها ضد الفساد والحرمان" الذين هما أخطر من المحلل والعمل، فمن يسرق أموال الناس يسرق وطناً. ولفت عون إلى أن سقوط التدقيق المالي يعني ضرب المبادرة الفرنسية لأن من دونه لا مساعدات دولية ولا مؤتمر سيدر ولا دعماً عربياً وخليجياً ولا صندوق دولياً.



وحصل عون مصرف لبنان المركزي مسؤولية الأزمة التي تصفها بلبنان "لأنه خالف قانون النقد والتسليف، وكان لزاماً عليه أن ينظم العمل المصرفي ويأخذ التدابير لحماية أموال الناس في المصارف"، مشيراً في الوقت ذاته إلى مسؤولية المصارف في التصرف بعدم مسؤولية بودائع وأموال الناس طعماً بالربح السريع ومن دون "توزيع مخاطر" على ما تقتضيه أصول المهنة، مركزاً أيضاً على مسؤولية جميع الحكومات والإدارات والوزارات والمجالس والهيئات عن كل ليرة أهدرت عبر السنوات، وجميعها يجب أن يشملها التدقيق الجنائي.

وفيما بدا محاولة لتفعيل عمل حكومة حسان دياب دعا الرئيس اللبناني مجلس الوزراء إلى عقد جلسة استثنائية "لاتخاذ القرار المناسب لحماية ودائع الناس وكشف أسباب الانهيار وتحديد المسؤوليات تمهيداً للمحاسبة واسترداد الحقوق".

ويعتبر التدقيق الجنائي من مستلزمات تفاوض لبنان مع صندوق النقد الدولي لدعم البلد، وضمن شروط

نيابة دمشق تتحرك لاحتواء التجاوزات الأمنية

دمشق - اتخذت النيابة العامة في دمشق قراراً بعدم اتخاذ عناصر الشرطة أي إجراء في موضوع الضبوط المنظمة من قبلهم قبل العودة إليها في خطوة تستهدف التقليل من حجم التجاوزات التي ترتكبها العناصر الأمنية.

وتشكل التجاوزات الأمنية بحق موقوفين أو مطلوبين في مناطق سيطرة الحكومة السورية إجحافاً كبيراً لنظام الرئيس بشار الأسد، في ظل تعالي الأصوات المطالبة بالضرورة وضع حد لمثل هذه التجاوزات والممارسات التي لم يعد من الممكن السكوت عنها.

ونقلت صحيفة "وطن" القريبة من الحكومة السورية عن المحامي العام الأول بدمشق محمد أديب مهاباني أنه تم توجيه كتاب لقيادة شرطة دمشق تضمن عدم اتخاذ أي إجراء في موضوع الضبوط المنظمة من قبلهم قبل الرجوع للنيابة العامة بعدما لوحظ بعض التجاوزات.

ويتضمن الكتاب الإيجاز لجمع قادة الوحدات في الشرطة بعدم اتخاذ أي قرار مثل "ترك المسجونين أو ختم الضبط" قبل الرجوع للمحامي العام الأول بدمشق أو القاضي المناوب، مشيراً إلى أنه سوف يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين بدءاً من الخميس.

وأشار مهاباني إلى توجيهات مجلس القضاء الأعلى بأن تكون أقسام الشرطة والأمن الجنائي تحت رقابة وضبط النيابة العامة، لافتاً إلى أن الضابطة العدلية ملزمة بالتعليقات الصادرة عن القضاء.

وأوضح أن من بعض التجاوزات أنه كان يتم إلقاء القبض على شخص بطريقة غير مناسبة أو يتم الإفراج عن شخص قبل الرجوع للنيابة العامة لاتخاذ القرار بهذا الموضوع.

ويعاني السوريون في مناطق سيطرة الحكومة من ممارسات الوحدات والأجهزة الأمنية التي لا تحتكم في الغالب إلى القانون، لاسيما حيال الموقوفين الأمر الذي خلق حالة من الخوف المشوبة بالنقمة تجاه أفرادها. وقال مهاباني إن هذا الكتاب جاء لإظهار أن القضاء دائماً في خدمة المواطن عندما يكون على حق.



في حضرة العهد... اللبنانيون استنزفوا مالياً وصحياً